

فانفق الماء ويقوم ما يدور ويحسب اهدبها لزم اجرة اكثرها اجرة ولو باع المشتري
 من المشتري صبح ولا ينفق الا اجارة ولا يرجع بشئ من الاجرة ولو فسخ البيع
 بسبب بقاء الاجارة ولو فسخ الاجارة او تلفت العين رجع المشتري باجره
 بقية المدة ولو باع من غير المشتري صبح باع باذن ابي له ولم ينفق الا اجارة
 ونفقة المشتري الى انقضاء مدة الاجارة وهو المشتري ان جعل
 فان علم فلا ولا اجرة له لئلا يملك المدة كما لو جعل واجاز ولو فسخ المشتري
 بسبب شفعة المدة الباقية للمبايع ولو تقابلوا الاجارة فهو للمبايع
 واذا انقضت رجع باجره المدة الباقية ويصح هذه المشتري والرؤية
 به للمشتري وغيره **كلمة** ولو اشترى ما لا يملكه من الاجارة
 على المدة اكثر مما يملكه من الاجارة لم يملك الاجارة عليه من المشتري وغيره ولا
 ولا يجوز له ان يملك الاجارة والمشتري فان تعدت رتبة من الفسخ والامضاء
 فان فسخ فالاجرة في ذمته وان اجاز فله للطلانية واذا عاد بالتمتع فان كانت
 اجارة عين فله الفسخ ان قدر بان من وان قدر بالحل وان هرب وترك
 المالك ان يترفع بالانفاق في ذلك والاراجع الحاكم لينفق عليها وعلى
 القام بامرهما من الداه وجده والنا اقرض عليه من المشتري لينفق
 اذ وتوبير والاداء الى ثقتة ولو اذن في المنفاق ليرجع جائز
 كما لو اقرضه ودفع اليه ولو اختلفا في قدر ما انفق صدق المنفق
 بيمينه اذ ادعى نفقة من له العادة ولو انفق بغير اذن الحاكم مع مكان
 المراجعة لم يرجع وان لم يكن حاكم كما ذكرنا في عمال المساقاة ولو كان
 حاكم عسر ايسر الواقعة عندك كما لو لم يكن حاكم وهي الفسخ والاراجعة

الحاكم

الحاكم ويمثل الرجوع فلو اختلفا في قدر صدق المالك **فصل**
 ولو اشترى دارا او اية مدة وقبضها وامسكها حتى انقضت استقرت
 الاجرة استقر بها ولم ينفق ولو انفق بعد ذلك ضمن العيزر والمنفعة للقبض
 مع المشتري ولو كان مقدرة بالعمل للمكروب الى موضع او المحل وقبضها و
 امسكها حتى مضت مدة يمكن المسير اليه استقرت سواء كان الخلف لغير
 كنف في الطرقي وعدم الرقعة او لم يكن ولو خرج ضمن الداية ولا خيار بهلك
 السبب للمشتري ولا للمكروب ولا لغيره ولا فرق بين اجارة العين والدة وقد سلم
 دائمة بالوصف المشروط ويستقر في الفاسك اجرة المثل بما استقر به المشتري
 في الصحينة سواء كان المشتري الكرا او قبل ولو اوجر لنفسه مدة له العمل ويستقر
 ولم يستعمل او لزم عملا المتأجر حتى مضت المدة ومضت مدة عملت
 فيما ذلك العمل وان لم يضمن عملا ضمن نفسه مدة امكان ذلك العمل ولم يستعمل
 او لزم عملا في المدة وسلم عبده فلم يستعمل واذا لم يضمن حتى لزم في ذمته
 وسلم نفسه استقرت الاجرة ولو اشترى من مدة ولم يملكها حتى مضت الفسخ استقر
 ام لا ولو امسكها بغير المدة انقضت فيه لا في الباقي والمكسري الخيار ولا يبدل
 زمان بزمان اخر عبده ولو كانت مقدرة بالعمل للمكروب الى موضع او المحل ولم يملكها
 حتى مضت ما يمكن فيه المضي اليه واستأجر خياط الخياطة ثوب وامتنع من
 الخياطة حتى مضت من ثوبا مستقلا بما لزمه منها لم ينفق ولا خيار للمشتري
 ولو كانت في الرقعة ولم يسلم حتى مضت مدة عملت فيها تحصيل تلك المنفعة
 فلا ينفق ولا القضاء ولو استأجر اية للمكروب الى موضع معين مركب اليه